الاتصال السياسي وتفعيل الأداء الحزبي في الجزائر

الأستاذ: مهملي بن علي معهد العلوم القانونية والإدارية المركز الجامعي غليزان
قسم العلوم السياسية المركز الجامعي غليزان

تمهيد:

يولي الباحثون في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي موضوع الاتصال السياسي الكثير من اهتمامهم، وهذا نظرا لمدى أهميته الفاعلة في تكريس الصرح الديمقراطي وبعث الروح السياسية المشبعة بقيم الديمقراطية والمشاركة في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة، فعالم السياسة يصعُب وجوده كفاعل حقيقي وأساسي داخل الدولة من دون وجود إتصال سياسي فعال وحقيقي هو الأخر، لأنه وبصفة عامة يمكن اعتبار الاتصال السياسي حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة، وينطبق ذلك على النظام السياسي أياً كانت طبيعته، فالمواطنون لا بد وأن يكونوا قادرين على إيصال رغباتهم ومطالبهم إلى الحكومة من جهة، وعلى الحكام أيضا أن يكونوا قادرين على معالجة كل انشغالات ومطالب المواطنين أو ما يسمى بمدخلات العملية السياسية، والتي يطمح من خلالها المواطن أن تكون أثارها ونتائجها إيجابية تخدم مصالحه وطموحاته ورغباته في العيش الحسن.

يقال بأن الحزب هو الابن الشرعي للديمقراطية أو هو وليد الديمقراطية الحقيقية، ويتعلق الأمر هنا بالاقتراع العام، وما يتضمنه من ضرورة تعبئة الراي العام وتنظيم الجماهير، إلا أن الكثير من الدول العربية بصورة عامة، ومن بينها الجزائر، تعاني من أفة سياسية حقيقية تتمثل في العزوف السياسي وأزمة المشاركة السياسية، هذا اضافة الى القصور السياسي الوظيفي للعديد من المؤسسات السياسية، ومدى تراجع مساحة شرعية الأنظمة الحاكمة وفشل المشاريع السياسية التي تم إعلانها غداة الاستقلال.

سارعت العديد من الشخصيات الوطنية المختلفة التوجهات الفكرية والإيديولوجية إلى إنشاء العديد من الأحزاب السياسية التي وافقت عليها وزارة الداخلية ومنحتها الاعتماد الرسمي، بعد إقرار التعددية الحزبية في الجزائر سنة 1989، والتي تجاوز عددها 67 حزبا مؤسسا ومصرحا به، وذلك وفقا لأحكام القانون 89-11 المؤرخ في 5 جويلية 1989، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، ولكن وبعد مرور بضع سنوات من العمل والنشاط الحزبي، تمت مراجعة نظام الأحزاب السياسية بموجب القانون الصادر في 6 مارس 1997، حيث تم إضافة شروط أخرى، بموجبها تقلص عدد الأحزاب ليصبح 25 حزبا معتمدا، كما حرمت العديد من الأحزاب من الترشح للانتخابات لفقدانها نسبة التمثيل القانوني، لتصبح في الأخير 9 أحزاب فقط بإمكانها الترشح للانتخابات. وهو ما يدفعنا لطرح **الاشكالية التالية:**

إلى أي مدى يمكن للإتصال السياسي أن يساهم في تفعيل الأداء الحزبي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سنقوم بدراسة المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للإتصال السياسي والأداء الحزبي.

المحور الثالث: الخطاب السياسي وسبل تفعيل الأداء الحزبي في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للإتصال السياسي والأداء الحزبي

يعبر الاتصال في أبسط تعاريفه الاصطلاحية يعبر عن تلك العملية التي يتم من خلالها جمع المعلومات والأفكار والإديولوجيات والبيانات ونقلها من المرسل الى المتلقي، ليحدث ما يسمى بعملية التغذية العكسية، والتي تكون إما إيجابية أو سلبية، فنسمي

الأولى بالتغذية العكسية الإيجابية، والثانية بالتغذية العكسية السلبية، أما في حقل العلوم السياسية فيعبر الاتصال السياسي عن تلك الأداة أو الوسيلة السياسية الهامة التي يتم من خلالها التأثير في الأخرين.

أولا: الاتصال السياسي.

يعبّر الاتصال عن تلك العملية الإنسانية التفاعلية المبنية على المشاركة سواء كانت شخصية أو جماعية أو جماهيرية ، فغرض الاتصال إذن هو إقناع الناس، وحملهم على السلوك بطريقة معينة، فعرف بعضهم الاتصال بأنه تلك العمليات التي يؤثر عن طريقها الأفراد في من حولهم ، ونظر البعض إلى المجتمعات الإنسانية على أنها نظم اتصال.

كما يعتمد الإتصال بوصفه عملية اجتماعية على نسق كامل من الرموز، لا يتوقف عند حدود اللغة المنطوقة أو المكتوبة فحسب، بل يمتد إلى مجموعة الأفعال التي يأتيها الإنسان في موقف معين من خلال الكلمات، الإشارات، الحركات، الإيماءات، اللفتات والتغيرات...إلخ ، كما تعتمد هذه العملية على التفاعل الاجتماعي بكل أبعاده، فهي تشير إلى المشاركة في المعنى عن طريق رسائل مختلفة، تلك التي تنتقل بها الأفكار والآراء والمعلومات والاتجاهات داخل نسق اجتماعي معين وبين أطراف مؤثرة ومتأثرة.

يعتبر الإتصال من العمليات الإنسانية المستمرة والضرورية للحياة الاجتماعية لأنه يشكل ظاهرة إنسانية، وبالتالي فإنه عملية اشتراك ومشاركة في المعنى من خلال التفاعل الرمزي، ويتميز بالانتشار عبر الزمان والمكان، فضلا عن استمراريته وقابليته للتوقع.

لا يمكن أبدا فصل الاتصال السياسي عن العمل الحكومي والانتخابات والمعارضة والمجتمع المدني ووسائل الاتصال والرأي العام والإستطلاعات، وغيرها من الأعمال السياسية والاجتماعية الاخرى، فشتان بين الحقل الحزبي والشأن السياسي، ولكن في كلتا الحالتين هناك علاقة مرتبطة أصلا بالعملية الإتصالية، لأنه من شروط الاتصال السياسي الجمع بين القول والفعل واعتماد التمثيلية كآلية للتداول..وإشكالية المساواة بين تسويق الآراء..لذلك أي تقويم يكون نسبيا..ورغم ذلك فالاتصال السياسي هو المحرك للفضاء العمومي..لأنه نشاط سياسي تقوم به أطراف متعددة سياسية وإعلامية ومدنية..ومؤثرة في الرأي العام، كما أن الاتصال وأشكاله أدوات سياسية ، بمعنى أن للسياسة علاقة لا تنفصم بالاتصال و أشكاله مع أن هناك جدلا حول هذه العلاقة . فالبعض يقولون أن الاتصال أداة حيوية لمراقبة السلطة بصفة دائمة، بل أن الاتصال قوة موازية و مساوية للسياسة لأن مهمة وسائل الاتصال هي أن تعمل كمرآة تعطي صورة صادقة لما تفعله الحكومات، بينما يرى آخرون أن الاتصال يجب أن يكون أداة في خدمة الدولة حتى يتمكن من المساهمة في إيجاد نظم اجتماعية سياسية جديدة متينة ومستقرة .

أما إذا انتقلنا الى ما قدمه لنا المفكر كارل دويتش **Karl W.Deutsch** من خلال استخدامه لمدخل جديد في التحليل السياسي يقوم على نظرية الاتصال والتحكم أو ما يسمي بنظرية السيبرنتيك ، وهو الدراسة المنظمة للاتصال والتحكم في المنظمات بكل أنواعها، حيث يقول دويتش : أن السيبرنتيك في حقيقته ينطوي على نقل الرسائل وفهم عمليات الضبط، وهو فرع من هندسة الإتصال أو نسيج متغلغل من الأعصاب ، وتقوم هذه الشبكة بحمل الإشارات من مراكز الضبط المختلفة إلى الوحدات التي تقوم بالأداء ، ثم تعيد الرسائل منها إلى مراكز الضبط، كما تعالج نظرية الاتصال لدويتش الحكومة كنظام لصنع القرار مبني على تدفق مستمر للمعلومات، ويمكن فهم ذلك في ضوء المفاهيم الأساسية للنظرية وهي تنقسم إلى قسمين: (مفاهيم مرتبطة بالبنى الفاعلة، ومفاهيم مرتبطة بعملية الاتصال وتدفق المعلومات).

كما يوضح لنا الدكتور " **محمد مصالحة** " مجموعة من المظاهر المعبرة عن الإرتباط بين الاتصال ووسائله من جهة ورجال السياسة من جهة أخرى فيما يلي:

أولا– المعرفة : يلجأ القائمون على السياسة الخارجية إلى وسائل الاتصال بأشكالها للحصول على معلومات حول الأحداث الدولية و ردود فعل الفاعلين في المجال الدولي على تلك الأحداث مع أنهم يملكون قنوات رسمية للحصول على بعض المعلومات، فوسائل الاتصال لها قدرة أوسع على جمع المعلومات و نشرها أكثر من وسائل الاتصال الخاصة بالحكومات.

ثانيا– التقييم : فوسائل الاتصال المختلفة تمكن السياسيين من تقييم الأحداث واستيحاء الأفكار من الآراء التي يطرحها المحللون العاملون في تلك الوسائل .

ثالثا– الأهمية : فبناء على ما تركز عليه وسائل الاتصال و ما تتجاهله يستطيع رجل السياسة تحديد الحدث المهم و الاهتمام به و إغفال الأحداث غير المهمة ، و من هنا يمارس الرأي العام ضغطه على القائمين على السياسة ، لأن تركيز وسائل الاتصال على حدث دون غيره يجعل الرأي العام يهتم بذلك الحدث .

رابعا– الرأي العام : فوسائل الاتصال تعتبر مقياسا يوضح اتجاهات الرأي العام السائدة، حيث يطلع القائمون على السياسة من خلال المقالات والتعليقات على شرائح وطبقات الرأي المختلفة.

ثانيا: الأداء الحزبي.

أما إذا ربطنا هذا الموضوع بالظاهرة الحزبية فنجد أنها تعتبر كوسيلة هامة وحقيقية يلجأ إليها الحزب السياسي لهدف إيصال رسائل سياسية تعتمد بصورة كبيرة ومباشرة على الحوار المفتوح مع الجماهير الشعبية، وهذا بهدف ترسيخ العقيدة السياسية للحزب في عقول الجماهير المستهدفة من البرامج والخطابات السياسية المختلفة، رغبة منه – الحزب السياسي– في كسب الدعم الشعبي، من خلال الاستماع لجميع انشغالات المواطنين والرغبة في تقديم خطط واستراتيجيات سياسية هامة لمعالجتها وتغيير الأوضواع السائدة التي يود المواطن تغييرها، هذا إضافة الى الاجتماعات الدورية التي يقوم من خلالها الحزب بمناقشة العديد من الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، والتي تحتاج في معالجتها إلى تقديم الحلول الممكنة من خلال ما يقدمه أعضاء الحزب من مقترحات حسب التدرج الهرمي في الحزب حتى تصل إلى مستوى القيادة وتنصهر في برامج الحزب المختلفة.

كل هذا يؤدي الى التفاعل مع الارادة الشعبية والاستجابة لرغبات وتطلعات وطموحات الجماهير المختلفة، مما ويؤدي إلى التوافق الكبير مع الارادة الشعبية، وإذا ما أصبح الحزب في السلطة ، أصبح واجباً عليه التركيز أكثر على الاستمرارية بهذا التوافق مع الجماهير لضمان الاستمرارية في الحكم، كما يرى الدكتور **طارق المجذوب** أن دور"الانضواء للأحزاب السياسية هدف في حد ذاته واكتمال اجتماعي واجب لتحقيق الذات المسؤولة في المجتمع، وإن الانضمام إلى جماعة تنادي بفكرة أو عقيدة نؤمن بها ونتمنى تحقيقها وانتصارها هو التزام واعٍ بخط من التفكير المسؤول وإذا كانت الحرية مسؤولية، فالمسؤولية هي بدورها التزام وانضواء.

أما إذا تحدثنا عن الإنتخابات فنجد بأنها تعتبر الانتخابات الركيزة الأساسية فى عملية البناء الديمقراطي ولكنها ليست كافية إذ يتطلب إجراؤها ضمان العديد من الحريات الأساسية، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن "الانتخابات" بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، فهي ليست غاية بل خطوة لا ريب في أنها هامة وكثيراً ما تكون أساسية على الطريق المؤدية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات، ونيل الحق فى مشاركة المواطن في حكم البلاد على النحو المعلن فى الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسا، وسيكون من المؤسف حقا خلط الغاية بالوسيلة وتناسي الحقيقة القائلة بأن معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دورياً بالأصوات ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلدهم.

كما تعدّ الحملات الانتخابية الناجحة البداية الحقيقة لتحقيق الفوز في الانتخابات، ولا شك أن الأمر يحتاج لفهم أفضل الأسس التي يقوم عليها التخطيط العلمي للحملات الانتخابية لضمان الفوز في الانتخابات وعلى دعم أسس المشاركة الواعية لجميع المواطنين.

أما في موضوعنا هذا فسنركز على موضوع الاتصال السياسي وتأثيره على الرأي العام باعتباره وسيلة هامة وأداة حقيقية يلجأ إليها الحزب السياسي لحش د وتعبئة الجماهير، فالاتصال هو أحد مسالك الحركة السياسية، والحركة السياسية أو بعبارة أدق نشاط الدولة الذي ينطلق من مسالك ثلاثة: العنف والخديعة والاتصال. وكلمة الاتصال تعني في أوسع معانيها بهذا الخصوص نقلا لمفاهيم بقصد الإقناع والاقتناع، هي عملية من جانبين أساسها خلق الترابط في الحركة إن لم يكن على الأقل المساندة.

المحور الثالث: الخطاب السياسي وسبل تفعيل الأداء الحزبي في الجزائر.

يجرنا الحديث عن الخطاب السياسي عن نتيجة السلوك الذي يؤديه الفرد والمؤسسة معا ضمن إطار المؤسسة الحزبية، فحينما نشير الى الأداء الحزبي، فنحن نتحدث عن شقين هامين: الأول يهتم بالحزب السياسي كمؤسسة، وهو ما نسميه بالأداء التنظيمي، ويشمل ذلك الاطار القانوني والاجتماعي والبشري والثقافي والسلوكي والمادي والإيديولوجي هدفه دمج كل العوامل من أجل تحقيق نتيجة ملائمة ومناسبة، وهذا ضمن إطار شروط تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي توجد فيه، أما الشق الثاني فهو مرتبط بالأشخاص أنفسهم، وهو ما نسميه بالأداء الوظيفي، هو سلوك يعبر عن العمل الذي يؤديه الفرد داخل المؤسسة ومدى تفهمه لدوره واختصاصاته وفهمه للتوقعات المطلوبة منه، ومدى إتباعه لطريقة أو أسلوب العمل الذي ترشد له الإدارة عن طريق المشرف العام، ولكن هذا الأداء السياسي لن يتحقق إلا بوجود خطاب سياسي قوي وفعال، حقيقي وصادق يتم من خلاله التأثير في المتلقي وتحقيق الأهداف المرجوة من نص الخطاب.

أولا: تعريف الخطاب السياسي.

يعرف الخطاب من الناحية اللغوية حسب ما ذهب اليه ابن منظور بأنه: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان، والمخاطبة صيغة مبالغة تفيد الاشتراك والمشاركة في فعل ذي شأن، فصل الخطاب: أن يفصل بين الحق والباطل ويميز بين الحكم وضده.

ابتكر هاريس مصطلح الخطاب وعرفه بقوله: "إن الخطاب منهج في البحث في أيما مادة مشكلة من عناصر متميزة ومترابطة في امتداد طولي سواء أكانت لغة أم شيئا شبيها باللغة، ومشتمل على أكثر من جملة أولية، إنها بنية شاملة تشخص الخطاب في جملته. أو أجزاء كبيرة منه".

يعرف الدكتور سعد مطر عبود الزبيدي الخطاب السياسي بأنه منظومة من الأفكار تشكلت عبر تراكم معرفي نابع من استقراء للواقع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية وتمحورت عبر أنساق إيديولوجية مستمدة من التصورات السياسية المنبثقة من التراث أو من الحداثة التي تختلف في آلياتها ونظمها حسب مستوى النضج الفكري والوعي بمتطلبات المجتمع ومدى ارتباطها بمستوى الأداء الحركي في عملية التغيير والتنمية والحضور الوجودي.

كما يهدف الخطاب إلى فك شفرة النص بالتعرف على ما وراءه من افتراضات أو ميول فكرية أو مفاهيم؛ فتحليل الخطاب عبارة عن محاولة للتعرف على الرسائل التي يود النص أن يرسلها، ويضعها في سياقها التاريخي والاجتماعي، وهو يضمر في داخله هدف أو أكثر، وله مرجعية أو مرجعيات وله مصادر يشتق منها مواقفه وتوجهاته.

ثانيا: واقع الخطاب السياسي في الجزائر.

أجمع العديد من الباحثين والمختصين في الاتصال السياسي عن تدني الخطابات السياسية للفاعلين والقادة السياسيين، حيث أصبحت خطاباتهم لا تخلو من صفات التهديد والوعيد والترغيب والترهيب للخصم، الاستخفاف بمشاعر ومواقف ومعرفة المقابل، غياب الأسلوب العلمي والأدبي المقنع، واستعمال مفردات سوقية منحطة دخيلة على الخطاب السياسي الجزائري... ينبغي التنبيه إلى أنها ناشزة وشاذة عن الخطاب السياسي الجزائري المعروف بروح المسؤولية والحرص على احترام الجمهور ومضامين الخطاب التي تتنافى مع مبادئ ثورة نوفمبر الخالدة بل وكانت في عقيدتها تعتبر من المحرمات التي تودي بمرتكبيها الى الإعدام مثل الجهوية المقيتة

(شاوي، قبائلي، عربي، طارقي، شلحي، مالكي، إباضي..) وأخطر من ذلك بروز خطاب يزرع روح الشك وتخوين الأخر، ويبث الرعب والترهيب والتخويف في صفوف الذين لا يشاطرونه الرأي، انها ظواهر لم تكن موجودة في الخطاب السياسي الجزائري، ينبغي التحذير من مغبة الوقوع في براثنها. كما تغلب صفة الاتهام والمؤامرة على الطرف الأخر.

كما أصبحت الأحزاب السياسية مجرد وسيلة في يد أشخاص همهم الوحيد الإشادة بما حققته تنظيماتهم الحزبية دون الاعتماد على سياسة التعلم من الماضي والتخطيط للمستقبل، وطغيان أساليب التهميش والإقصاء وعدم قبول الاخر، والاعتماد على مجموعة من الموالين وإبعاد القاعدة الجماهيرية المتطلعة لغد أفضل، وتمرير العبارات الوطنية والديمقراطية والتاريخية من أجل استمالة الجمهور، والتوظيف الخاطئ لبعض المفردات والمصطلحات العلمية او الادبية او السياسية أو الاقتصادية في طرحهم للقضايا التي تهم المواطن بصفة عامة، خلو الاحزاب السياسية من برامج حقيقية واقعية صادقة تفكر في ايجاد الحلول الممكنة والطرق والاساليب الكفيلة بتحقيق التنمية الشاملة، كما أن الحزب السياسي وفي ظل هذه الركاكة الخطابية ابتعد كثيرا عن مفهوم المؤسسة الحزبية، ليصبح عبارة عن وسيلة ذات بعد شخصي هدفها تحقيق مصالح خاصة.

ويضيف الدكتور أحمد حمدي في حوار خص به جريدة الشعب عن قراءته للخطاب السياسي الجزائري أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014 أن الخطاب السياسي لدى المترشحين في هذه الحملة الانتخابية لم يكن بالدرجة الكافية من الأداء المنتظر منه، فقد كان يعوزه التحليل الدقيق لواقع المجتمع الجزائري وهو واقع سريع التجدد تعاقبت أجياله بصورة عالية، نتج عنها بروز انشغالات جديدة، وتنوع للحاجات اجد، وتجاوب اكبر مع المؤثرات الحديثة للحضارة، واندماج شبابه في تداعيات العولمة، وأساطير الحريات وحقوق الانسان، واحابيل الفوضى غير الخلاقة التي تجتاح العلاقات الدولية، بينما ظل الخطاب السياسي في هذه الحملة بطيئا مستنسخا عن بعضه البعض، لا يلبي الحاجات الحقيقية للمجتمع الجزائري، انه في حاجة الى الابتكار والإبداع كي يستجيب لطموحات وتطلعات الشعب الجزائري التي لم تعد محصورة في القضايا الاجتماعية والتنموية.

كما يرى الدكتور بوقشور محمد من جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2 بأن إفلاس الخطاب السياسي هو نتيجة منطقية لتعويم الساحة السياسية وتمييع العمل السياسي، وكذا بؤس تمثلات أشباه الساسة لأدوارهم في المجتمع.

تنبع مصداقية الخطاب السياسي من خلال تطابق رسالة المتحدث مع واقعه، وقد يفقد الخطاب السياسي معناه وهدفه ولا تصل رسالته الى المتلقي، ويفقد السياسي مصداقيته إذا كان بعيدا عن الواقع، لتفقد معه مصداقية الحزب السياسي بأكمله، وفي هذا السياق يضيف الدكتور أحمد حمدي: (لا شك ان التأثير في الجمهور وإقناعه غاية كل خطاب سياسي، وذلك بهدف تعديل رأيه والاستجابة لمضمون النداء الموجه إليه، لكن ما شاب هذه الحملة هو الهرج الفلكلوري البعيد عن الإقناع، واستنساخ البرامج عن بعضها البعض إلا من رحم ربك، وعدم اعتبار مقتضيات الخطاب المحلية، كلها أمور ساهمت في إضعاف هذا الخطاب).

وحينما نتحدث عن الحزب السياسي كمؤسسة، فإننا نتحدث عن نوعين من الاتصال، الاتصال الداخلي، والاتصال الخارجي، فالحديث عن الاتصال الداخلي هو الحديث عن جملة من التفاعلات الوظيفية والتنظيمية داخل التنظيم الحزبي، أما الاتصال الخارجي فنقصد به علاقة الحزب السياسي بكل الفواعل الاجتماعية والسياسية والقانونية والايديولوجية الخارجية، ومن بين الوسائل السياسية التي يعتمد عليها الحزب السياسي أسلوب الحوار والإقناع، فهي من الوسائل الهامة لتحقيق وحدة وتماسك وحدة الحزب الداخلية، حيث يوفق بين وجهات نظر أعضائه المتباعدة أو المتضاربة، كما يطور مواقفه وبرنامجه بفضل الأراء والمعلومات التي تنشرح عنها المناقشات المختلفة داخله.

لأن الخطاب السياسي الحقيقي هو ذلك الخطاب الذي يهدف الى تناول قضايا وهموم ومشاكل المواطنين ومحاولة حلها ولو بالتدريج وضمن المستطاع، وإقرار مبدأ المشاركة الفاعلة والحقيقية في تقرير المصير وتحديد القرارات المهمة ، التأكيد على النوع لا الكم، مع تشكيل مجالس أو لجان استشارية شريطة أن تأخذ بعين الاعتبار رأي الأغلبية وحفظ حق الرد أو التحفظ دون المساس

بها او مصادرتها ، كما يجب أن تغلب على الخطابات السياسية الصراحة والوضوح والمصداقية والواقعية، إنه خطاب الأفعال لا الأقوال يمتاز بقوة الحجج والبراهين والأدلة والإقناع، ويسعى إلى الإصلاح الكامل والشامل في مختلف المجالات ولا يركز على جانب دون أخر، مع الانفتاح والحوار والتفاعل مع الأخر وقبول الأخر، وتكوين قاعدة جماهيرية واسعة تؤيد أهدافه وطموحاته في التغيير السلمي والحقيقي، مع الإيمان بوجود المعارضة الحرة، وهو ذلك الخطاب الذي يحترم مقومات الأمة ووحدتها، ويكرس كل جهوده لبربط العلاقة مع القاعدة الشعبية من خلال تنظيم ندوات اجتماعية من اجل زيادة ربط العلاقة بين اعضاء الحزب والشعب ... وتشجيع التعاون الاجتماعي والترابط الأسري وإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية.

أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بمضمون الخطاب السياسي فيبدو خلوه من التحليل الدقيق لواقع المجتمع الجزائري المتسم بتجدد الأجيال بصورة عالية، ومن ثمة تجدد الانشغالات، وتنوع الحاجات، وتجاوب اكبر مع المؤثرات الحديثة للحضارة، واندماجه في تداعيات العولمة، وليس ببعيد عن مرمى سهام الفوضى غير الخلاقة التي تجتاح العلاقات الدولية، بينما ظل الخطاب السياسي في هذه الحملة بطيئا مستنسخا عن بعضه البعض، لا يلبي الحاجات الحقيقية، ولا يعبر عن التطلعات الجديدة للمجتمع الجزائري، وعوض ذلك انخرط في خطاب المثاليات والأحلام الوردية والوعود الكاذبة من جهة، وخطاب الوعيد والتخوين والترهيب والترويع والتنديد الفاحش من جهة اخرى، كما لم يحافظ حتى على الهيبة والوقار المفترضة في الخطيب، فانزلق نحو الحضيض الأدنى في مفرداته، وانحط الى الابتذال والسوقية في تعابيره، ومثال ذلك هذه المفردات المقززة :ناناك، داداك، وتراريس، والهردة الرابعة.

ويضيف الدكتور بوقشور محمد قائلا: (فالكل على سبيل المثال يتحدث عن الديمقراطية باعتبارها الوصفة الشافية من كل الأمراض التي يعاني منها المجتمع، وأنها المفتاح السحري الذي تفتح به جميع الأبواب الموصدة. لكن الكل يتناسى أن الديمقراطية نفسها بحاجة إلى مفتاح يفك شفرتها. ولأن الديمقراطية، كما يؤكد جورج طرابيشي، هي بالأساس ظاهرة مجتمعية، ولا يمكنها أن تكون نظاما للحكم دون أن تكون نظاما للمجتمع، ولأن الديمقراطية هي في التحليل الأخير ثقافة ومنظومة قيم متضامنة، وهي بذرة قبل أن تكون ثمرة، فإن ثمن الجهد قد يكون مضاعفا عندما يتم استزراع بذرة الديمقراطية بالمثاقفة، أما بخصوص لغة هذا الخطاب في شقيها المنطوق والمكتوب فيتوجب بداية التأكيد على أن اللغة هي الميزة الأولى والأساسية التي تحدد هوية الإنسان).

ثالثا:عوامل قوة الخطاب السياسي.

يرتكز كل خطاب سياسي على مجموعة من الأطر النظرية التي ترتكز بدورها على مجموعة من المفاهيم المترابطة في النص، لتبني صورة ذهنية للمتلقي ترتسم من خلالها ملامح الظاهرة السياسية في مستويين، مستوى الترابط المنطقي في بنية الخطاب، ومستوى القدرة على انتقال مضمون الخطاب إلى حيز التطبيق والفعل، كما تنبع قوة الخطاب السياسي الموجه من خلال مجموعة من النقاط والتي نوجزها فيما يلي:

1. ثقافة المتحدث والتي تظهر جليا في استشهاداته ومقارناته، فمهما امتلك المتحدث من مواصفات فنية تتعلق بمستوى أدائه وقوة شخصيته، ومدى أهمية النص الخطابي أو خطورته أو نسبة التشويق فيه، إلا أن العامل الاساسي في نجاح الخطاب السياسي وتأثيره هو تلك المقومات الثقافية التي تميزه عن الأخرين، وهي مجموع المعلومات والمعارف العميقة والدقيقة والشاملة حول الموضوع الذي يتحدث عنه؛ لأن الأخذ بالكلمات الأنيقة والعبارات الرنانة بدون الارتكاز على معطيات علمية موثوقة و معانٍ قوية ومتماسكة يخلي الخطاب السياسي من قوته وهدفه الحقيقي.
2. **تتحدد قوة الخطاب أيضاً من خلال انسجامه وتناغمه الداخلي ذلك أن نشاط الخطاب المنطوق والمسموع هو جهد عضلي يتم لتحقيق هدف معين يتجاوز النشاط نفسه، وحتى إذا لم يكن للخطاب هدف فله وظيفة كالوظيفة الاجتماعية للحديث، أي أن يكون المتحدث اجتماعياً (بالتحدث) من أجل كسر الصمت فقط كما يذهب إلى ذلك اللساني الإجتماعي مالينوسكي.**

3. قوة شخصية المتحدث ومدى قدرته على إقناع الجماهير بالقضية أو المسألة التي يطرحها، ومواجهة أي مشكلة أو أزمة بكل ثقة ونجاح، لذلك يجب على المتحدث أن يتعرف على هذه القوى ويتعلم كيف يستثمرها بنجاح.
4. مدى القوة اللغوية للمتحدث وانسجامها مع الحديث فالناظر إلى حديث أرد وغان للبرلمان التركي عند حادثة أسطول الحرية يرى بنفسه قوة اللغة التركية التي يتحدث بها حتى عند من لا يفهمها وكيف كان أرد وغان يثير الحماسة في النفوس والضمائر ومن هنا حق لها أن تهز العالم وتجعله ينتفض لتلك الحادثة.
5. الوعي السياسي لدى المتحدث، ونقصد به تلك هو الرؤية الشاملة الناتجة من معارف سياسية وقيم واتجاهات سياسية التى تتيح إدراك أوضاع المجتمع ومشكلاته مع القدرة على تحليلها والحكم عليها والانحياز الى موقف منها مما يدفعه للتحرك من أجل التغيير والتطوير.
6. الشفافية والواقعية هما أحد العناصر الهامة في تفعيل قوة الخطاب السياسي، لأنها تساهم في تعزيز قيمة الصدق في حياتنا لأنها ليست مطلباً فقط، بل هي قيمة ملتزمة تلازماً أكيداً بقيمنا التربوية والسياسية والأخلاقية والتاريخية والوطنية والعقائدية، فعندما يتحدث أي مسؤول سياسي عن شفافية الانتخابات، في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن هناك تزوير، فإن ذلك حتما سينقص من تقبل المتلقي للخطاب السياسي لهذا المسؤول، ويلقي به عرض الحائط.
7. الثقة بين المتحدث والجماهير أحد عناصر القبول المتكرر للحديث فإذا حدث و قد أخطأ أو خدع أحد المتحدثين أو كذب في خطابه فإن ذلك دعوة لعدم السماع والتصديق لذلك المسئول مرة أخرى، فبالنسبة لنا شعوب المسلمين قد جربنا الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أكثر من مرة وعهدنا منه سقطات كلامية خطيرة فانصرف الكثير عن الاهتمام به وكذلك يحدث الآن مع أوباما حيث علم الجميع أن فعله لا يطابق كلامه وبالتالي فمن الصعب أن تثق فيه الجماهير مرة أخرى إلا بأفعال حقيقية يراها الجميع وتمحو من الذاكرة المواقف السابقة.

رابعا: سبل تفعيل الأداء الحزبي في الجزائر.

يشير الانفتاح السياسي إلى نمو شعور عقلاني لدى نظام حكم الفرد أو القلة، بتأكل شرعيته التقليدية والثورية، ومن ثم قيامه نتيجة لذلك بتقديم تنازلات سياسية من حيث الشعارات ومن حيث درجة ضبطه لحرية التعبير والتنظيم أحيانا، بل وربما قيامه بتبني بعض أليات الديمقراطية ومؤسساتها مع بقاء مصدر للحاكم الفرد أو الفئة الحاكمة، مما يعني أن الانفتاح السياسي يعبر عن عدم قدرة السلطة على الاستمرار في الحكم بأسلوب حكمها السابق، كما أن هناك العديد من الأساليب المختلفة لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي، وبالتالي الانتقال من إطار التعامل النظري إلي التفكير العملي من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس لهدف تقويم حالة المؤسسات وطريقة عملها، ودرجة تجاوبها مع الواقع، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال ما يلي:

1 . مرونة الهيكل التنظيمي للحزب: يتمثل البناء التنظيمي للحزب السياسي في الهياكل البنائية التي يعتمد عليها الحزب في إقرار سياساته وعقد مؤتمراته وتنفيذ برنامجه، وهذه الهياكل هي التي تحدد مدي قدرة الحزب علي أن يكون مؤسسة بالمعني الحرفي للكلمة، فإلي جانب التكيف والاستقلال والتماسك، هناك التشعب التنظيمي كمحدد على نجاح الحزب كمؤسسة.

2– قوة الخطابات السياسية، صدقها وواقعيتها، وذلك من خلال انسجام الخطاب السياسي وتناغمه الداخلي، بحيث أن نشاط الخطاب المنطوق والمسموع هو جهد عضلي يتم لتحقيق هدف معين يتجاوز النشاط نفسه، وحتى إذا لم يكن للخطاب هدف فله وظيفة كالوظيفة الاجتماعية للحديث: أي أن يكون المتحدث اجتماعياً (بالتحدث) من أجل كسر الصمت فقط كما يذهب إلى ذلك اللساني الاجتماعي مالينوسكي.

3– إن التوجه الذي تنتهجه الأحزاب السياسية لكسب التأييد الشعبي وخلق قاعدة جماهيرية حقيقية تؤمن بأهدافها وتوجهاتها، وتنتظر تحقيق أمالها من خلال برامجها وسياساتها، مما يترتب عليها انتهاج سياسة اتصالية فعالة، هادفة، مبرمجة ومنظمة تتواصل من

خلالها مع هذه القاعدة الشعبية، وبقدر ما كانت هذه البرامج السياسية تمتلك عمقاً شعبياً أكبر بقدر ما كانت أقرب إلى التحقيق على أرض الواقع.

4 – الكف عن تدخل السلطة في شؤون الاحزاب الداخلية، و تجاوز الانقسامات والانشقاقات الداخلية وتجسيد الديمقراطية من خلال التداول الداخلي في هرمها القيادي، واستمرارية العمل الحزبي على مدار السنة حتى لا تصبح أحزابا موسمية، **واعداد برامج، بما ان الموارد المادية والبشرية متوفرة، تكون واقعية وواضح المعالم بإمكانها تحقيق التنمية.**

5 .الولاء السياسي للحزب وقواعد الانضباط الحزبي، مما يعزز روح التعاون والعمل بكل روح سياسية تضمن تحقيق الأهداف المسطرة، وتحقيق أداء سياسي مميز وفعال، والابتعاد على الاعتماد على الاشخاص أو على مبدأ الشخصنة في نشأة الاحزاب السياسية والتمسك بإدارتها وتوجيهها، ولنا العديد من الامثلة لبعض الشخصيات التاريخية البارزة التي ساهمت في إنشاء بعض الاحزاب.

6– وضع معايير اختيار وتقييم القيادات الحزبية مما يتطلب تحديد مؤشرات قياس الأداء التنظيمي والمؤسساتي للحزب، واعتماد الدقة باعتبارها العنصر الأساسي في نجاح عملية القياس، فهي عملية ليست سهلة، لأنها تعتمد على وضع مجموعة من الأسس اللازمة لاختيار المؤشرات في حين يجب أن تليها عملية المتابعة والرقابة المستمرة، يتم من خلال هذه المؤشرات متابعة الأداء وتحديد انحرافات سيره أثناء التنفيذ بهدف تلافيها ومعالجتها.

7 . مدى كفاءة استخدام أدوات الدعاية والإعلام.

8 . القدرة علي الاتصال بالقاعدة الجماهيرية بكل فعالية.

9 . مدي نجاح الدور البرلماني للحزب: المقصود هو دور مستويات الحزب المختلفة في صياغة السياسات العامة وآليات التنسيق مع الحكومة في هذا الشأن، فضلا عن آليات تنسيق الحزب مع هيئته البرلمانية.

10– الإعتماد على برامج حقيقية نابعة من بيئة وثقافة المجتمع الجزائري بكل واقعية، يتم من خلالها تصور رؤى واضحة لوضع خطط لحل المشاكل التي يعاني منها المواطن الجزائري.

11– تفعيل نظام الإتصال الداخلي والخارجي للحزب السياسي، ويتم ذلك من خلال تقريب المواطن من الحزب السياسي، والإستماع لمتطلباته وانشغالاته، ووزرع الثقة من خلال وضع خطط يتم من خلالها تصور الحلول الممكنة لكل مطالب وانشغالات المواطن، ومن جهة أخرى تقوية جهاز الاتصالات الداخلي للحزب من خلال الاعتماد على سياسة واضحة تتماشى والثقافة التنظيمية للحزب السياسي، يتم من خلالها تعزيز الولاء السياسي داخل الحزب، مما يفعل الأداء الحزبي.

12– التحلي بأدبيات الخطاب السياسي الفعال الذي يساهم في نشر الوعي السياسي والثقافين وأن يكون عنصرا هاما في عملية البناء الديمقراطي على أن يعالج واقع الحياة الاجتماعية والسياسية بكل ديمقراطية وشفافية بعيدا عن الحسابات الشخصية الهدامة

الخاتمة:

إن الحديث عن الاتصال السياسي الفعال هو الحديث عن ذلك التكامل الديناميكي التفاعلي بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية والمواطنة، كما يمكن للأحزاب السياسية وكل المتغيرات الأخرى أن تكون تكون فاعلا حقيقيا يتم من خلالها بناء الصرح الديقراطي وبناء مؤسسات الدولة، ونجاح كل المشاريع والإصلاحيات السياسية والمخططات التنموية، وتسعى الدولة الى ايجاد الحلول الممكنة والطرق والاساليب الكفيلة بتحقيق التنمية الشاملة، لان التغيير الحقيقي الشامل هو كل متكامل من الإصلاحات الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية، ووجود علاقة سوسيوسياسية قوية بين القمة والقاعدة تفرض وجودها من خلال مساهمة الجماهير في صناعة القرار، أحزاب سياسية قوية قادرة على إعداد برامج حقيقية لها

رؤى وتصورات تستطيع من خلالها أن تعالج مطالب وانشغلات المواطن، وتوسيع دائرة الحريات والأفكار، وتوفير الكفاءات والخبرات، ووجود إعلام قوي وثقيل يراقب ويكشف ويحقق ويساهم في البناء الديمقراطي والتنمية السياسية.

فالأحزاب السياسية شأنها شأن جميع المؤسسات السياسية في الدولة تحتاج إلى الدعم الشعبي والجماهيري الذي يحافظ على استمراريتها ويعزز مكانتها داخل المجتمع، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل دور الاتصال السياسي بكل اتجاهاته وأنواعه المختلفة، لأنه يعتبر من الضروريات التي يجب أن يتبناها الحزب في عقيدته ومنهجه وبرامجه وتصوره، لأن هدف أي حزب سياسي هو الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه وهذا لا يمكن أن يوفر له ما لم يتمتع بالتأييد الجماهيري الواسع من جهة، والأداء الحزبي الفعال من جهة أخرى.

المراجع:

السيبرنتيك كلمة جديدة ظهرت بمعناها الحالي في سنة 1948 م عن طريق العالم الأمريكي نوربرت فينر Norbert Weiner بكتابه الأول " السيبرنتيك " أو التحكم والاتصالات في الكائن الحي وفي الآلة

"Cyberneties of the science of control and communication processes in both Animal and machine"

لقد استوحى فينر هذه الكلمة من اللغة اليونانية من كلمة Kubernetes أي القيادة وكان يقصد بها قيادة الربان للسفينة وقد استخدمت هذه الكلمة سابقاً من قبل الفيلسوف اليوناني أفلاطون أثناء محاوراته عن فن قيادة السفينة وكما استخدمها العالم أمبير عام 1834 م عند تصنيفه للعلوم السياسية.

[1] . جيهان احمد رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام**، القاهرة، دار الفكر العربي : 1987،ص 55.

[2] . هالة منصور، **الإتصال الفعال: مفاهيمه وأساليبه ومهاراته**، الإسكندرية : المكتبة الجامعية الأزاريطة، 2000 ،ص 10.

[4] . محمد شفيق، و فتحي عكاشة، **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، القاهرة: بدون دار النشر، 1997، ص ص 257-258.

[1] _G.E.Myers Et Al, The Dynamics of Human communication: A laboratory approach, New York: McGraw-Hill, 1992, p 11.

[5] . نورالدين قربال، **الاتصال السياسي والديمقراطية**، مقال منشور في موقع هيسرس، ليوم الخميس 14 فبراير 2013، الساعة 14.43، http://www.hespress.com/writers/72615.html.

[1] _ Mac Bride, Sean, Many Voices one world. Unisco, Paris, 1980.P35

[6] . السيبرنتيك كلمة جديدة ظهرت بمعناها الحالي في سنة 1948 م عن طريق العالم الأمريكي نوربرت فينر Norbert Weiner بكتابه الأول " السيبرنتيك " أو التحكم والاتصالات في الكائن الحي وفي الآلة

"Cyberneties of the science of control and communication processes in both Animal and machine"

لقد استوحى فينر هذه الكلمة من اللغة اليونانية من كلمة Kubernetes أي القيادة وكان يقصد بها قيادة الربان للسفينة وقد استخدمت هذه الكلمة سابقاً من قبل الفيلسوف اليوناني أفلاطون أثناء محاوراته عن فن قيادة السفينة وكما استخدمها العالم أمبير عام 1834 م عند تصنيفه للعلوم السياسية.

[7] . محمد مصالحة، **دراسات في الإعلام العربي**، بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، 1984.ص 70.

[8] . طارق المجذوب، **الإدارة العامة**، بيروت: كلية الحقوق جامعة بيروت العربية ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص610.

[9] . حامد ربيع، **الحرب النفسية في المنطقة العربية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1974، ص 151.

[10] . ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الثاني، بيروت: دار الجيل، 1988، ص 856.

[11] . ديان مكدونيل،**مقدمة في نظريات الخطاب**، ترجمة د.عز الدين إسماعيل، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2001، ص 30 .

[12] . أحمد زايد، **صور من الخطاب الديني المعاصر**، القاهرة: دار العين للنشر والتوزيع، 2007، ص 21.

[13] . أحمد حمدي، **قراءة في الخطاب السياسي الجزائري** (حوار خص به جريدة الشعب)، فضاء أحمد حمدي، http://www.ahmedhamdi.net/?p=362، لوحظ يوم 09 نوفمبر 2015، على الساعة 11.30 بتوقيت الجزائر.

[14] . الأستاذ الدكتور أحمد حمدي من مواليد 1948/9/9 بالدبيلة . ولاية الوادي بالجنوب الجزائري. عميد كلية العلوم السياسية والإعلام من 2003 الى سنة 2013، وعميد كلية علوم الاعلام والاتصال منذ سنة 2014.

[15] . أحمد حمدي، قراءة في الخطاب السياسي الجزائري (حوار خص به جريدة الشعب)، فضاء أحمد حمدي، http://www.ahmedhamdi.net/?p=362، لوحظ يوم 09 نوفمبر 2015، على الساعة 11.30 بتوقيت الجزائر.

16 . بوقشور محمد، **إفلاس الخطاب نتيجة منطقية لتمييع العمل السياسي**، الموقع الرسمي لجريدة الخبر، http://www.elkhabar.com/press/article/87299/، لوحظ يوم 09 نوفمبر 2015، على الساعة 11.20 بتوقيت الجزائر.

[1]7 . أحمد حمدي، قراءة في الخطاب السياسي الجزائري (حوار خص به جريدة الشعب)، فضاء أحمد حمدي، http://www.ahmedhamdi.net/?p=362، لوحظ يوم 09 نوفمبر 2015، على الساعة 11.35 بتوقيت الجزائر.

[1]8 . الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطوعات الجامعية، 1998، ص 257.

[1]9 . **المرجع نفسه**، ص 259.

[2]0. أحمد حمدي، **خطاب الوعود وخطاب التنديد**، فضاء أحمد حمدي، http://www.ahmedhamdi.net/?p=372، لوحظ يوم 09 نوفمبر 2015، على الساعة 11.42 بتوقيت الجزائر.

[2]1 . بوقشور محمد، **إفلاس الخطاب نتيجة منطقية لتمييع العمل السياسي**، الموقع الرسمي لجريدة الخبر، http://www.elkhabar.com/press/article/87299/، لوحظ يوم 09 نوفمبر 2015، على الساعة 11.50 بتوقيت الجزائر.

[2]2 . وليد عبد الحي، **لغة الخطاب السياسي: المشكلة والحل**، جامعة اليرموك، المحاضرة الخامس عشر، 21 تشرين الثاني 2013، ص 503.

[2]3 . أمجد أبو العلا، **الخطاب السياسي وأثره في تحريك الشعوب**، مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث والتدريب، http://wefaqdev.net/art3730.html، لوحظ يوم 09 نوفمبر 2015، على الساعة 12.00 بتوقيت الجزائر.

[1] _ **MALINOWSKI, IBID,P 315**.

[2]4 . أمجد أبو العلا، **مرجع سابق، بدون صفحة**.

[2]5 . أمجد أبو العلا، **الخطاب السياسي وأثره في تحريك الشعوب**، مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث والتدريب، http://wefaqdev.net/art3730.html، لوحظ يوم 09 نوفمبر 2015، على الساعة 12.00 بتوقيت الجزائر.

[1] _**Malinowski, B (1923– p 315) "The problem of meaning in primitve languages' In: The meaning of meaning . By C. Ogden and I, Richards. Harcourt, Brace and World. New York.**

[2]6 . نورالدين حاروش، **تفسير العجز الوظيفي للأحزاب في إطار الإصلاحات السياسية في الجزائر**، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الثاني المنظم من طرف جامعة الجلفة حول الإصلاحات السياسية في الجزائر يومي 06 و07 مارس 2013.

[2]7 . عيسى جرادي، **الاحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع،2007، ص 46.